







مناسبة مناقشة النواب مشروع قانون العمل

فاعليات عمالية تطالب بضمانات مؤسسة العامل وبإصدار قانون خاص بالنقابات العمالية



للمعامل يجب ان لا تتجاوز رابع عشر: تصويب المواد الخاصة بآليات التوظيف في النزاعات العمالية، من حيث تخفيض مدة الاجراءات، وتحديد المدة بأسبوع ما بين كل مرحلة من مراحل التوظيف. خامس عشر: ان تكون العقوبات لاصحاب العمل المخالفين لاحكام القانون و الاتفاقيات الجماعية متناسبة طردياً وحجم المخالفة ومحدوداً، مع الزامية ازالة الخلل. سادس عشر: اصدار قانون خاص بالنقابات العمالية ليشكل الرجعية الاساسية لضمان حرية العمل النقابي وحصانته وشطب المادة ١٠١٠ من المشروع والتي تمنح التدخل في شؤون النقابات وكذلك ضمان حق الشفوع النقابي وعدم تقييد الانتساب للنقابات بشروط تتناقض مع الاتفاقيات العربية والوطنية. سابع عشر: ضمان وجود مادة تنص على عدم تعارض مواد القانون مع الاتفاقيات العربية والوطنية. ثامن عشر: ضمان مادة تنص على ان مسدة الانذار

تأساً: ضمان وجود مادة تنص على المساواة للمرأة العاملة بالاجر والحقوق، وان تضمن تطبيق الاتفاقيات العربية والوطنية الخاصة بالمرأة العاملة والحامل والام. عاشراً: ضرورة ربط الحد الأدنى للاجر في المشروع باتفاق الاعتراف بلاء المعيشة وان يضمن امكانية دعوة لجنة تصديق الاجر من قبل ثلث اعضاءها وليس فقط من قبل رئيسها كما في المشروع. حادي عشر: ضمان وجود مواد تنص على مشاركة ممثلي العمال في اللجان التي تشكل لرسم السياسات الخاصة بالعمال، مثل سياسة التشغيل، والبطالة، واجان التحكم والاجر... الخ. ثاني عشر: ضمان وجود مادة تنص على تشكيل الحاكم العمالي الصناعية وانتشارها في المملكة وضمان سرعته اجراءاتها في حل المشاكل والنزاعات العمالية الجماعية والفردية. ثالث عشر: ضمان وجود مادة تنص على ضمان حق الاضراب وشطب المواد التي تعيق تنفيذها او تقيد مضامينه وان يكون واضحاً

بمناسبة مناقشة مجلس النواب، مشروع قانون العمل المقترح من الحكومة، ومثلت لعمال نقابية عمالية واجتماعية واقتصادية وسياسية برسالة الى رئيس واعضاء مجلس النواب، بعد اجتماع في نادي الوطن النقابي في الرصيفة عقب مهرجان خطابي لثاني، وتضمنت الرسالة المطالب بالشالية التي تاتسوا النواب الدفاع عنها في اثناء مناقشتهم لواء مشروع قانون العمل الاثني وهي: اولاً: ان ينص المشروع على حق التنظيم النقابي لجميع العاملين باجر وعدم استثناء احد من تطبيق احكام القانون وخاصة الموقوفين العامين وموظفو البلديات وعمال الزراعة. ثانياً: تحسين المواد الخاصة بالتشغيل، وباتجاه تطوير هذا الجهاز من حيث الحجم، والمصالحية والفعالية. ثالثاً: ضمان الزامية اولى التشغيل للعمال الاردنيين، وضمان لتفصيل مكاتب التشغيل الخاصة ومجانبة مهماتها وتقييد لواء الخاصة بتفصيل العمالة الواردة من حيث الشروط والاجراءات وقمة القرارة. وذلك كتح استسهال لتفصيل للعمالة الواردة والاتفاق على القانون. رابعاً: التحسين بامواد الخاصة بالفصل التعسفي او الاستغناء عن الخدمات او تعليق بعض او كل العقود، وتقييد هذه المواد، وان ينص المشروع على تشكيل لجان تحكم بمشاركة ممثلي العمال للتدقيق في اسباب الفصل والتي بمشروعية. خامساً: ان ينص للمشروع على مكانة نهاية الخدمة لجميع العاملين باجر وبمؤن استثناء.

كتلة جبهة العمل الاسلامي تقاطع مجلس النواب



قاطع نواب جبهة العمل الاسلامي جلسة مجلس النواب التي عقدت صباح امس الاربعاء احتجاجاً على اعتقال ثلاثة من ابناء غزة القيمين وقترحتهم الى خارج الاردين واحتجاجاً على اخلاق الحكومة في تنفيذ وعودها واضروا في ذلك ببناء هذا

رابعاً: التحسين بامواد الخاصة بالفصل التعسفي او الاستغناء عن الخدمات او تعليق بعض او كل العقود، وتقييد هذه المواد، وان ينص المشروع على تشكيل لجان تحكم بمشاركة ممثلي العمال للتدقيق في اسباب الفصل والتي بمشروعية. خامساً: ان ينص للمشروع على مكانة نهاية الخدمة لجميع العاملين باجر وبمؤن استثناء.

الى الاردن والمجيب ان الحكومة لم تستطع ان تقدم لبلدا واحداً يستحق بموجبه هؤلاء الاطوف مجرد الاستدعاء من يديهم فضلاً عن ابعادهم الى الجيوب في الولت الذي تسبب فيه كل مظاهر كراهية على اليهود اذراء الله واعدام اذلة. ولكن سلسلة المظاهرات الحكومية في فلسطين اي من عودها التي قطعها ببيتها الوزاري وقطعها في اقطاع الشب واي من سياساتها هو الذي جعلها على كبح من الحركات العامة التي أصبحت تترك جميع المواطنين في هذا الاوان.

سابعاً: تحسين المواد الخاصة بالفصل التعسفي او الاستغناء عن الخدمات او تعليق بعض او كل العقود، وتقييد هذه المواد، وان ينص المشروع على تشكيل لجان تحكم بمشاركة ممثلي العمال للتدقيق في اسباب الفصل والتي بمشروعية. خامساً: ان ينص للمشروع على مكانة نهاية الخدمة لجميع العاملين باجر وبمؤن استثناء.

بعد طرح قوانين مقاطعة العدو في مجلس النواب

هل تلغي اسرائيل قانون حارس املاك الغائبين؟ وزير العدل لا يثوب عن الحكومة الاسرائيلية

كتب: معن البلياري

في السابع من حزيران ١٩٦٧ اصدرت اسرائيل امراً عسكرياً نص على استغناء العمل بجميع القوانين التي كان معمولاً بها ذلك اليوم في المنطقة ما دامت لا تتعارض مع هذا الامر او اي اعلان او اي امر آخر، والت بموجبه القوانين الاردنية التي تتعارض مع سياساتها التوسعية والاستيطانية، وعملت بعض تلك القوانين التي تتعلق بالارض والمياه وتخطيط المدن بما يتناسب مع طموحاتها. واحدت بالتدريج تعديلات على قوانين ادارة الاراضي والساحة والممتلكات غير المنقولة، وذلك كله باوامر عسكرية خاصة، كان منها امر بتعديل احدى مواد القانون الاردني، منع الاتجار مع اسرائيل لعام ١٩٥٦، بهدف اضعاف الشرعية على عمليات بيع الاراضي بطكر سري عن طريق وسطاء الى افراد اسرائيليين و الى الصديق القومي اليهودي الذي تمثل اذذاك بشركة وهمية سميت «مفتونا».

هذا القانون رقم (١٠) هو القانون الموحد المقاطعة اسرائيل، يحظر فيه على كل شخص طبيعي او اعتباري ان يعقد باذات او بالواسطة اتفاقاً مع هيئات او اشخاص مقيمين في اسرائيل، او ممتنن اليها بجنتيتهم او يعملون لحسابها او يعملون لصالحها ايضاً اقاموا. تلك الاغلاقات والتعديلات الكثيرة التي سنتها اسرائيل بعد احتلالها لاراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، وقبل ذلك حين قيامها دولة على ارض فلسطين وبعد حرب ١٩٤٨، تاتي معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية الموقعة في السادس والعشرين من تشرين اول الماضي لتلزم اسرائيل بتعديلها في تشريعات وانظمة «واوامر» تزيل عن الاردنيين صفة العداء لتكون العلاقات بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة اسرائيل طبيعية على مختلف المستويات.

في هذا السياق، ينتظر في الاسابيع القليلة المقبلة، وفي توريه الاستثنائية الحالية، ان يبدد مجلس النواب بحث الغاء ذلك القانون المقاطعة اسرائيل لسنة ١٩٥٨ وقانون منع بيع العقار رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣، وهما اللذان اعتبرهما وزير العدل هشام النحل في حديثه للبرلمان منتهين، بحكم الغاء بعد توقيع معاهدة السلام، لانها متناج مع حالة الحرب التي كانت قائمة بين الاردن واسرائيل، وبموجب انتهاء هذه الحالة وتوقيع تلك المعاهدة سيستمر حامل الجنسية الاسرائيلية اجنبياً غير عدو يمكنه الاتجار مع الاردنيين وشراء العقارات والاشغالات في الاردن. بموجب تلك الاجابات التي يجيب اي اجنبي غير عربي ان يفتري من ممتلكات الاردنيين بموافقة مسبقة من مجلس الوزراء، ووفق القوانين الرسمية للمعارف عليها في مثل هذه الحالات كمواصفة دائرة الاراضي والساحة والجهات المعنية.

يعرف القانون الاردني منع بيع العقار للعام ١٩٧٣، والمتوقع الغاؤه - المبو انه كل شخص طبيعي او معنوي - يحمل الجنسية الاسرائيلية او يقيم في اسرائيل او يعمل لحسابها، ويعتبر بيع العقارات له جريمة ماسة يامن الدولة وسلامتها، يعاقب مرتكبها بالاعدام ومصادرة امواله المنقولة وغير المنقولة. اما القانون الموحد المقاطعة اسرائيل ١٩٥٨ - والمتوقع الغاؤه ايضاً - فيعرف اليضاعة او السلة الاسرائيلية انها كل ما هو مصنوع في اسرائيل او دخل في صناعتها اي جزء اي كانت نسبته من منتجات اسرائيل، كما اعتبر هذا القانون في حكم البضائع الاسرائيلية السلع والمنتجات لغاها فسمتها من اسرائيل ولو كانت مصنوعة خارج اسرائيل.

على رغم القتراب لغاء البرلمان هذين القانونين والانظمة الصادرة بموجبها، وعلى رغم حديث المراجع السياسية العليا في البلاد المتكرر عن تهوية الظروف الكاملة للسلام والتعايش، الا ان سؤولاً اسرائيلياً لم يعلن حتى الان عن نية الغاء النوبة العميرة الغاء ما يخص الاردنيين في القوانين الاسرائيلية، واهمها قانون حراس املاك الغائبين، الذي صدر في ١٩٥٠، والذي قال عنه وزير العدل ان الاردن سيسجل من قائمة الاملاك المملوكة عليها هذا القانون، وهو ما فعلته ايمان الاسرائيلية الغنية: علماً ان ابناء قاتل ان مساحاً اسرائيلياً بارزاً وجه رسالة الى شيمون بيريز والمستشار القانوني في وزارة الخارجية الاسرائيلية ابلاغها فيها ان ادراج اسامى ومستمتلكات الاردنيين تحت قانون حراس املاك الغائبين، مخالف لنصوص المعاهدة الاردنية الاسرائيلية، وأنه سيشرف دعوى قضائية ضد حكومة لاجبارها على اتخاذ هذا الاجراء. واذا حدث واسقطت صفة املاك الاسرائيليين من اراضى وعقارات يملكها اردنيون في فلسطين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ - وهو ما يتوجب حدوثه حسب المعاهدة - يصبح باعناهم مطالبة بها.

«الغائبين» في ١٩٤٨ هذا القانون - الوحيد من نوعه حسب الباحث عبد الرحمن خرفه - لجان للسلطات الاسرائيلية مصادرة جميع املاك كل من تركه لاراضي في الحرب وكثيرين ممن يقيمون مواطنين شرعيين في لولة اسرائيل، واعطى تلك السلطات حق استعمال الاراضي التي اجبر على تركها العرب الى ما يسمي بحراس املاك الغائبين، الذي يتكلم ملكيتها الى من سلسة التطوير الاسرائيلية كخبر كاميته، التي اعلنتها الكنيسة، ويصنف واليه ليل في دولة اسرائيل، حيث

اين لوستيك في كتابه «العرب في الدولة اليهودية» المترجم في القدس عام ١٩٨٤ - الى ثلاثة العرب في الجليل او في المدن المختلطة لسبب او لآخر، لم يكونوا في اماكن اقامتهم المعتادة عندما سيطرت القوات الاسرائيلية وعندهم ٥٠٠٠ - حرب المثلث الذين اصبحوا مواطنين اسرائيليين، سسم الاردن المملوكة في ١٩٤٩، حسب قوله، وكانت املاكهم كاملاً الغالب في الجانب الاسرائيلي لخط وقف اطلاق النار وعندهم ١٣٠٠ - العرب الذين اصبحوا مواطنين اسرائيليين في السنة الاولى لدولة اسرائيل او بالتسلسل راجعين الى الحدود او بموجب برامج جمع شمل العائلات وعندهم ٣٥٠٠٠ اي ان نصف السكان العرب في اسرائيل - حسب لوستيك - ايضاً غائبون اصبحوا ملكياتهم عرضة للمصادرة.

بعد حرب ١٩٦٧ اصبح الذين لم يتواجدوا او طردوا من الاراضي المحتلة غائبين، تعرف اراضيهم انها تلك التي غاب ملكها او المصروف بها المخطئة حتى يوم ١٩٦٧/٧/٧، وقد شمل هذا التعريف الفلسطينيين في الدول الاجنبية غير العربية.

اما «اراضي الدولة» فلعزلها الحكومة الاسرائيلية انها الاراضي المسجلة باسم الحكومة الاردنية والاراضي التي لا تجاور المناطق السكنية والاراضي التي لا يقيم عليها مالك والاراضي غير المستغلة خلال السنوات العشر الاخيرة، وهو تعريف اجاز لاسرائيليين سرقة مئات الاف الدونومات من الاراضي الخاصة، وخالفت اسرائيل في ذلك قانوناً اردنياً خاصاً بالاراضي لا يذهب الى ضرورة اخذ رخصة لتتقال الاراضي، بان اصدرت الادارة العسكرية الاسرائيلية امراً رقم (٧٥) من مصادرة اراضي «الغائبين» الذين يعرفهم الاسرائيليين من كانوا خارج الضفة الغربية في ١٩٦٧/٧/٧.

يهود في عمان خبراء قانونيون قالوا ان الحكومة الاردنية يجدد بها ان تسالط السلطات الاسرائيلية في تلك الاوامر، والقوانين التي صورت بموجبها اراض وعقارات من ممتلكاتها الذين كانوا من التابعية الاردنية، والماور ان التجاس الوضع السياسي والقانوني لمقدف اردنيا فلسطينياً يسمح باجراء مصادرات اراضي اسرائيلية تنتهي بشطب الاردنيين من قوائم الغائبين حسب مقتضيات معاهدة السلام. وتحدث مراقبون سياسيون عن مخاطر الغاء القانون الاردني، منع بيع العقار للعام ١٩٧٣، خاصة وان ساسرة اسرائيليين توافوا مؤخر الى عمان للبحث من ملكه العقارات من ابناء مدينة القدس المقيمين في الاردن بهدف شرائها، وبلغ مبالغ باهظة ملايين، ومن ذلك ان مليوني دولار خرقت في نيسان الماضي على ارضي من اصل فلسطيني يقيم في عمان لبيع بيت اسرته في قرية السرايا في القدس القديمة، وقناع ان المنظمات الصهيونية ومطهرت كوهين ومطهرت ليوشانا، و«العاه» تعمل من اجل اغراء العديد من مالكي العقارات - يشترط ان لا تكون ماهولة - ببيعها اليهم.

«قائمين» في القدس على صلة بهذه المستحقات، نشرت الصحافة الاسرائيلية مؤخر ان عربياً، من اصحاب الممتلكات الغريبة، في الطابعية والمصرارة والقطون، يقرعون ابواب بيوتهم هناك، وان بعض اصحاب البيوت يستقبلونهم وبعض آخر يطردهم. وكذب هليل كوهين في تصريحه مسؤول حقبة القدس في ان هذه الظاهرة نشأت بعد تصريحات مسؤول يهودية في القدس السلطة الفلسطينية لفضل الحسيني قال فيها ان اسرائيل اذا استعانت بسجلات «الطوبى» لاستعادة ممتلكات يهودية في القدس الشرقية، فان الفلسطينيين سيغفلون الامر نفسه في القدس الغربية، وقد نشر تكول هيرش، حارطة: امها مساح فلسطيني ظهرت فيها الاملاك العربية في القدس وممتلكات الحسيني في الملكية لدى مكتب حراس اسامى وممتلكات الغائبين، وهددت بعمليات استنكارية في املاك عربية في المنطقة اليهودية، وكذب الباحث ميرون ليفسكي في هجوم الممتلكات العربية في القدس. من اسباب ذلك - حسب قوله - ان ملفات وهن البلدية في عهد اسرائيلية بدأت في حجم الممتلكات العربية في القدس. من الانتداب البريطاني اظهر الذين ان في ١٩٤٨ الى ١٧ ألف يهودي سكنوا في ٥٧٠٠ منزل تزجها العربية، وهذا ما يشير الى الممتلكات العربية، بالإضافة الى ايمان خيرة استخدمته لاجل المعاهدة العامة، ويوضح ليفسكي انه بعد توحيد القدس برزت مسألة الممتلكات اليهودية في شرقي المدينة، وتمت تسيوية املاكه بقانون تحرير سجل الممتلكات اليهودية التي كانت بحوزة الحراس الذين يملك املاكهم، كما قال باحثون ان ٢٠٪ من اراضي القدس الغربية

بعد طرح قوانين مقاطعة العدو في مجلس النواب

هل تلغي اسرائيل قانون حارس املاك الغائبين؟ وزير العدل لا يثوب عن الحكومة الاسرائيلية

كانت للحرب قبل احتلال اسرائيل لها في ١٩٤٨ و ٢٤٪ لليهود و ٣٤٪ للاوقاف الاسلامية والكنائس والاميرة المسيحية و اراضي الدولة.

سئل اي تعويضات الى املك العرب - وكثير منهم حمل او حراس املاك الغائبين، الاسرائيلي، على رغم ان مشروع قانون دفع تعويضات كانت الحكومة الاسرائيلية قد صادقت عليه في ١٩٧٧، ولكن اندلاع حرب ١٩٧٣ رعى هذا القانون بعيداً عن مصادرة الكنيسة الاسرائيلي عليه، والان بعد ٢٥ عاماً على هذا المشروع المنسي، اي بعد مصادرة الجيران الاسرائيليين على قانون معاهدة السلام مع الاردن، هل سيتم البحث مجدداً في تلك الممتلكات، ام ان مسالمتها سيجري جزءاً من مشكلة التسيوية المتتظرة للقدس؟ هل سيجاز لاردنيين شراء ممتلكات في اي مكان في اسرائيل، لا سيما وان الامر قد يصبح روتينياً - على مستوى الاجراء القانوني - في الاردن بالنسبة لاسرائيليين؟ هل يحق للمواطنين الاردنيين المطالبة بعقاراتهم في القدس الغربية و اراضي ١٩٤٨؟

بعد حرب ١٩٦٧ اصبح الذين لم يتواجدوا او طردوا من الاراضي المحتلة غائبين، تعرف اراضيهم انها تلك التي غاب ملكها او المصروف بها المخطئة حتى يوم ١٩٦٧/٧/٧، وقد شمل هذا التعريف الفلسطينيين في الدول الاجنبية غير العربية.

اما «اراضي الدولة» فلعزلها الحكومة الاسرائيلية انها الاراضي المسجلة باسم الحكومة الاردنية والاراضي التي لا تجاور المناطق السكنية والاراضي التي لا يقيم عليها مالك والاراضي غير المستغلة خلال السنوات العشر الاخيرة، وهو تعريف اجاز لاسرائيليين سرقة مئات الاف الدونومات من الاراضي الخاصة، وخالفت اسرائيل في ذلك قانوناً اردنياً خاصاً بالاراضي لا يذهب الى ضرورة اخذ رخصة لتتقال الاراضي، بان اصدرت الادارة العسكرية الاسرائيلية امراً رقم (٧٥) من مصادرة اراضي «الغائبين» الذين يعرفهم الاسرائيليين من كانوا خارج الضفة الغربية في ١٩٦٧/٧/٧.

يهود في عمان خبراء قانونيون قالوا ان الحكومة الاردنية يجدد بها ان تسالط السلطات الاسرائيلية في تلك الاوامر، والقوانين التي صورت بموجبها اراض وعقارات من ممتلكاتها الذين كانوا من التابعية الاردنية، والماور ان التجاس الوضع السياسي والقانوني لمقدف اردنيا فلسطينياً يسمح باجراء مصادرات اراضي اسرائيلية تنتهي بشطب الاردنيين من قوائم الغائبين حسب مقتضيات معاهدة السلام. وتحدث مراقبون سياسيون عن مخاطر الغاء القانون الاردني، منع بيع العقار للعام ١٩٧٣، خاصة وان ساسرة اسرائيليين توافوا مؤخر الى عمان للبحث من ملكه العقارات من ابناء مدينة القدس المقيمين في الاردن بهدف شرائها، وبلغ مبالغ باهظة ملايين، ومن ذلك ان مليوني دولار خرقت في نيسان الماضي على ارضي من اصل فلسطيني يقيم في عمان لبيع بيت اسرته في قرية السرايا في القدس القديمة، وقناع ان المنظمات الصهيونية ومطهرت كوهين ومطهرت ليوشانا، و«العاه» تعمل من اجل اغراء العديد من مالكي العقارات - يشترط ان لا تكون ماهولة - ببيعها اليهم.

«قائمين» في القدس على صلة بهذه المستحقات، نشرت الصحافة الاسرائيلية مؤخر ان عربياً، من اصحاب الممتلكات الغريبة، في الطابعية والمصرارة والقطون، يقرعون ابواب بيوتهم هناك، وان بعض اصحاب البيوت يستقبلونهم وبعض آخر يطردهم. وكذب هليل كوهين في تصريحه مسؤول حقبة القدس في ان هذه الظاهرة نشأت بعد تصريحات مسؤول يهودية في القدس السلطة الفلسطينية لفضل الحسيني قال فيها ان اسرائيل اذا استعانت بسجلات «الطوبى» لاستعادة ممتلكات يهودية في القدس الشرقية، فان الفلسطينيين سيغفلون الامر نفسه في القدس الغربية، وقد نشر تكول هيرش، حارطة: امها مساح فلسطيني ظهرت فيها الاملاك العربية في القدس وممتلكات الحسيني في الملكية لدى مكتب حراس اسامى وممتلكات الغائبين، وهددت بعمليات استنكارية في املاك عربية في المنطقة اليهودية، وكذب الباحث ميرون ليفسكي في هجوم الممتلكات العربية في القدس. من اسباب ذلك - حسب قوله - ان ملفات وهن البلدية في عهد اسرائيلية بدأت في حجم الممتلكات العربية في القدس. من الانتداب البريطاني اظهر الذين ان في ١٩٤٨ الى ١٧ ألف يهودي سكنوا في ٥٧٠٠ منزل تزجها العربية، وهذا ما يشير الى الممتلكات العربية، بالإضافة الى ايمان خيرة استخدمته لاجل المعاهدة العامة، ويوضح ليفسكي انه بعد توحيد القدس برزت مسألة الممتلكات اليهودية في شرقي المدينة، وتمت تسيوية املاكه بقانون تحرير سجل الممتلكات اليهودية التي كانت بحوزة الحراس الذين يملك املاكهم، كما قال باحثون ان ٢٠٪ من اراضي القدس الغربية

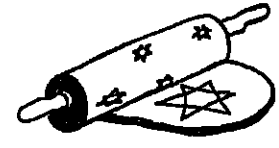
هل تلغي اسرائيل قانون حارس املاك الغائبين؟ وزير العدل لا يثوب عن الحكومة الاسرائيلية

هل تلغي اسرائيل قانون حارس املاك الغائبين؟ وزير العدل لا يثوب عن الحكومة الاسرائيلية

قرار رفع ضريبة المبيعات من ٧٪ - ١٠٪

«تشكيح» جديد للمواطنين

وتخفيفه على الأغنياء



اقتصاد

ردة ضريبة جديدة

أحمد النمري

تسارعت خطوات الردة الضريبية في البلاد، وفي السياسة والاقتصاد، وأدعت الحكومة مرة واحدة، ودين أن يرفع لها جفن، وفي...

أعدت الحكومة قانون ضريبة المبيعات في مطلع ١٩٩٤، ونجحت بكافة في تمريره في الدورة الاستثنائية في مجلس الأمة بضغط أعد...

سوف تلحق الاقتصاد الوطني للبلاد، لذلك نرجوا أن تراجع الحكومة موقفها وتحاسب من تسببوا بالفساد وتجاهل إلى...

في ظل هذه الظروف الاقتصادية، وكما حازف ماضي، وفي ظل جوانب المعاملة الضريبية من ٧٪ إلى ١٠٪، جاء استصدار الضريبة بـ ٢٢٪...

غياب احصاءات مرضى السرطان مسؤولية من؟

المواد الملونة.. والاصباغ تسبب السرطان

حذرت تسمية.. نتيجة تضرره (أشعبيس)

ازدياد نسبة الاطفال المصابين بالسرطان

خلال حقول الأبحاث والإحصاءات، في أحد المؤسسات العالمية مرضى السرطان، لاحظت وجود عدد كبير من الأطفال كمرشحين...

والسرطان، وصدرت هذه التقارير على شكل لائحة تعليمات حول تناول المشروبات والزيوت بحيث...

وقال الدكتور الخطيب الدراسات التي أجريت من قبل عدد كبير من العلماء الأمريكيين...

والأرقام قال تلاميذ، أن مادة الشيبس بشكل خاص قد تسبب السرطان أكثره الكعك والمواد...

نجد أن العدد قد ازداد حوالي سبعة أضعاف خلال ستين عاماً، د. عبد الله الخطيب...



د. سامي الخطيب

ويجوز إضافة محسسات الطعم والتكسية كالبيهارات والمواد الحافظة والمواد...

كما أن استخدام الزيت المنكر في المصانع ووصوله لدرجة ٢٧٠ درجة مئوية يؤدي إلى تكوين مواد قد تسبب السرطان...

كثرت في الآونة الأخيرة حالات التسمم بين الأطفال، والحظوظ أنها فرضت لزيادة الجبانية من ذوي الدخل المحدود...

تسارعت خطوات الردة الضريبية في البلاد، وفي السياسة والاقتصاد، وأدعت الحكومة مرة واحدة، ودين أن يرفع لها جفن...

أعدت الحكومة قانون ضريبة المبيعات في مطلع ١٩٩٤، ونجحت بكافة في تمريره في الدورة الاستثنائية في مجلس الأمة بضغط أعد...

المطالبة بمجابهة الفزو الصهيوني وتفعيل دور المرأة وتطوير التشريعات الخاصة بها

المطلة العربية للدفاع عن الغدالة والسيادة الوطنية وتعزيز استقلال الأردن ومعارضة واجباتها في وجه الاحتلال الصهيوني بغيرية...

في ختام المؤتمر عقدت رئيسة اتحاد المرأة الأردنية للمهاجرين اسمي خضر مؤتمراً صحفياً...



باسم قانون الأسرة ليطبق على جميع المواطنين ويمنح بوساطة السلطات المدنية ويضمن العدل...

تفحى ثلاثة المعلنين في الدول والصين أن لا تقدم الشركة المتحدة لتفصيل الصناعات مع أصحاب...

في العمل العام وإنخراطها في منظمات المجتمع المدني وتصديها للقضايا ذات الطابع الوطني العام...

أختم يوم الخميس الماضي في المركز الثقافي الملكي المؤتمر العام الأول لاتحاد المرأة الأردنية...

في ظل هذه الظروف الاقتصادية، وكما حازف ماضي، وفي ظل جوانب المعاملة الضريبية من ٧٪ إلى ١٠٪، جاء استصدار الضريبة بـ ٢٢٪...

أعدت الحكومة قانون ضريبة المبيعات في مطلع ١٩٩٤، ونجحت بكافة في تمريره في الدورة الاستثنائية في مجلس الأمة بضغط أعد...















